تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

السلاح من اتفاق القاهرة إلى اتفاق عون ـ عبّاس السيادة اللبنانيّة تشرق من المخيّمات الفلسطينيّة

بعد أكثر من نصف قرن على اتفاق القاهرة عام 1969 الذي شرع وجود السلاح الفلسطيني، وثلاثة عقود ونيف على اتفاق الطائف، يعلن الجانبان اللبناني والفلسطيني للمرة الاولى، ان زمن العمل المسلح الفلسطيني على الاراضي اللبنانية قد انتهى، في خطوة وصفت بأنها تحول استراتيجي في العلاقات وعودة الى منطق الدولة والسيادة

في اعقاب هزيمة العرب في حرب 1967، المعروفة بـ"نكسة حزيران"، دخلت المنطقة مرحلة جديدة من التوتر السياسي والعسكري. فقد خسر العرب في ستة ايام مساحات واسعة من اراضيهم في مصر وسوريا وفلسطين، وتكبدوا خسائر بشرية ومادية جسيمة، حيث تم تدمير غالبية عتادهم العسكري، وبقيت القضية الفلسطينية بلا حل. امام هذا الواقع، شعر الفلسطينيون بأن الاعتماد على الجيوش النظامية العربية لم يعد كافيا لاستعادة حقوقهم المسلوبة، فبرز خيار الكفاح المسلح كطريق وحيد لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي.

في هذا السياق، نشطت الفصائل الفلسطينية المسلحة، التي وجدت في الجنوب اللبناني المحاذي لإسرائيل "الخاصرة الرخوة" موقعا مناسبا لإطلاق عملياتها، غير ان هذا العمل الفدائي من الاراضي اللبنانية ولد انقساما داخليا، اذ دعمت قوى سياسية ومجتمعية لبنانية القضية الفلسطينية، ورأت في المقاومة تعبيرا عن حق مشروع في مواجهة الاحتلال، كما ظهرت أطراف اخرى تخوفت من ان تتحول تلك العمليات الى ذريعة لاجتياح اسرائيلي للبنان.

تصاعدت وتيرة العمل الفدائي بعدما فقد الفلسطينيون الثقة بدول المواجهة العربية مع اسرائيل، واتجهوا الى خيار النضال المسلح، فأسسوا قواعد عسكرية في الجنوب، مما ادخل لبنان في معادلة معقدة. هذا التداخل سرعان ما انعكس اشتباكات متكررة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، بلغت ذروتها في تشرين الاول 1969، حيث برزت الحاجة الى ايجاد صيغة تنهي النزف وتنظم العلاقة بين الطرفين. ثم جاء الحل عبر اتفاق القاهرة

الذي وقع في 3 تشرين الثاني 1969، بوساطة مباشرة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ومشاركة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وقائد الجيش اللبناني سنتذاك العماد اميل البستاني.

نص الاتفاق على منح الفلسطينيين حق العمل الفدائي والتحرك عسكريا من بيروت الى الجنوب وصولا الى الحدود مع اسرائيل، لتنشأ في المنطقة ما عرف بـ"فتح لاند" وهي قاعدة خلفية لحركة فتح، وبذلك اعطي الغطاء الرسمي للمقاومة الفلسطينية على الاراضي اللبنانية، فيما اعتبر من جهة اخرى تنازلا عن جزء من سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها. شكلت هذه المعادلة لاحقا توترا داخليا وخارجيا، وبداية مرحلة طويلة من الاحتكاك الفلسطيني - اللبناني، حيث تركت اثارا عميقة على الداخل اللبناني، وفتحت الباب امام تعاظم النفوذ العسكري والسياسي لمنظمة التحرير. هذا النفوذ مع استمرار الانقسام الداخلي حول جدوى العمل الفدائي ودوره، ساهم في تفاقم الازمات الداخلية وصولا الى اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية عام 1975.

بموجب هذا الاتفاق وضع الجنوب على خط مواجهة دائم، واستجلبت العمليات الفدائية عبر الحدود ضد اسرائيل ردودا عسكرية متكررة، كان المدنيون اللبنانيون اول ضحاياها. فمع كل جولة قصف او اجتياح محدود كانت صورة الدولة تتآكل، الى ان حمل العام 1970 تطورا بالغ الاهمية زاد الوضع تعقيدا مع خروج الفصائل الفلسطينية من الاردن بعد احداث ايلول الاسود وانتقال قسم كبير من قوتها العسكرية والتنظيمية الى لبنان. بذلك

تضاعف الوجود الفلسطيني المسلح واتسعت رقعة نفوذه في المخيمات والمدن والقرى الحدودية، فوجد لبنان نفسه امام قوة منظمة ضخمة تمارس ادوارا عسكرية وامنية وسياسية على ارضه، وبات البلد في مسار ازدواجية خطيرة في السلطة والسلاح.

رغم توقيع اتفاق القاهرة، فان الاشتباكات بين الجيش والفصائل الفلسطينية لم تتوقف، وكان أبرزها الاشتباك الذي حصل في 18 اذار 1970 في بنت جبيل، واندلاع الاشتباكات العنيفة بين الجيش والفصائل الفلسطينية في 2 ايار 1973، التي امتدت الى معظم مناطق بيروت وحول المخيمات الفلسطينية، وأدت الى توتر الوضع الامني بشكل خطير كاد ان يضع لبنان في سيناريو ايلول الاسود 1970 (الاشتباكات بين الجيش الاردني والفلسطينيين). يومها، حذر الرئيس الراحل سليمان فرنجية من استمرار الاعتداء على الجيش وسيادة لبنان، مؤكدا "ان لبنانيا واحدا لن يرضى بجيش احتلال في لبنان". بعد هذه الاصطدامات، تم وضع اتفاقية ملكارت في 17 ايار 1973 واتت مكملة لاتفاقية القاهرة، اذ حددت اماكن وجود الفدائيين على الحدود، واماكن تدريبهم، وكيفية تموين مراكزهم، اضافة الى تفاصيل اخرى تتعلق بالوجود الفلسطيني المسلح، الا ان مصير هذه الاتفاقية لم يكن أفضل من غيرها من الاتفاقات.

> **البيان المشترك اللبناني - الفلسطيني فتح باب الحوار السياسي بدل المواجهة المسلحة**

ظل هذا السلاح حاضرا بقوة حتى الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982، حين دخلت القوات الاسرائيلية الى بيروت وحاصرتها لأسابيع. وقد انتهى بخروج منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها برئاسة ياسر عرفات مع الاف المقاتلين بحرا الى تونس. الا ان البندقية الفلسطينية لم تطو نهائيا في لبنان، اذ بقي اتفاق القاهرة قائما، وظلت بعض الفصائل تحتفظ بوجودها وسلاحها في المخيمات، لتبقى القضية الفلسطينية متداخلة بعمق مع الساحة اللبنانية حتى ما بعد انتهاء الحرب الاهلية.

هذا الاتفاق الذي حظي عند اعلانه بتأييد واسع من القيادات السياسية، باتت اكثرية القيادات، بعد غزو لبنان 1982، مؤيدة

لإلغائه واعتباره باطلا، فيما بقيت القيادات الفلسطينية متمسكة به. في حزيران 1987، وقع الرئيس امين الجميل على قانون يلغي الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعد موافقة مجلس النواب في 21 ايار 1987 على الغائه، ووقعه في وقت لاحق رئيس الوزراء سليم الحص.

بذلك يكون البرلمان اللبناني قد اسقط بعد 18 عاما، ما قام به عام 1969 في جلسة سرية صادق خلالها على الاتفاق. ولا يزال اللبنانيون يتذكرون موقف عميد الكتلة الوطنية اللبنانية النائب رمون اده، حين رفض ان يحجب على النواب الاطلاع على مضمون بنود الاتفاقية، وقال جملته الشهيرة: "هل يعقل ان يطلع سائق ياسر عرفات على ما تضمنته اتفاقية القاهرة، ونحن نواب الامة لا نطلع عليها؟".

في العام 2006 عقدت اول طاولة حوار برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري، استمرت 9 جلسات، شارك في 7 منها الامين العام لحزب الله الشهيد حسن نصر الله، واتفق خلالها على نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات خلال ستة اشهر، لكن القرار بقي حبرا على ورق ولم ينفذ.

في سياق متصل، شكلت زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى بيروت في 21 ايار الفائت، محطة مفصلية اعادت فتح ملف السلاح الفلسطيني في لبنان. فقد التقى عباس الرئيس جوزف عون في بعبدا، كما اجتمع برئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نواف سلام، حيث خلص اللقاء الاول الى بيان مشترك أعلن فيه الجانب الفلسطيني التزامه احترام السيادة اللبنانية وانهاء كل المظاهر المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة، وعدم استخدام الاراضي اللبنانية كمنطلق لأي عمليات عسكرية، في اشارة واضحة الى ان العمل المسلح الفلسطيني على الاراضي اللبنانية لم يعد قائما، ولم يعد ينفع مع التقدم الهائل للتكنولوجيا العسكرية.

تكتسب هذه الخطوة اهميتها كونها المرة الاولى، منذ اتفاق القاهرة عام 1969 الذي شرع العمل الفدائي في جنوب لبنان، يعلن فيها رسميا عن نهاية دور السلاح الفلسطيني في ◄

◄ لبنان. هذا التطور يعد تحولا استراتيجيا في العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، ويأتي متناغما مع ما كان قد شدد عليه الرئيس جوزف عون في خطاب القسم، وكذلك مع البيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام الذي جزم فيها بأن احتكار السلاح يكون بيد الشرعية اللبنانية.
لم يقتصر البيان على الجانب الامني، بل شمل تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان بما يكفل لهم حياة كريمة من دون المساس بحقهم في العودة او التأثير على هويتهم الوطنية. فقد أكد الجانبان "تمسكهما بحل عادل للاجئين الفلسطينيين، بما يسمح لهم بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها، وفقا للقرار الاممي 194 ورفضهما لكل مشاريع التوطين والتهجير".
من المؤكد ان هذا البيان المشترك حمل ابعادا سياسية واجتماعية وامنية عميقة، اذ يطوي سنوات طويلة من التداخل بين السلاح الفلسطيني والساحة اللبنانية، ويفتح الباب امام مرحلة جديدة قوامها الحوار السياسي بدل المواجهة المسلحة، ويرسخ الاستقرار الداخلي على قاعدة احترام السيادة والقرار الوطني.
يبدو ان ملف السلاح الفلسطيني في لبنان يطوي صفحته الاخيرة بعد ان شكل لعقود أحد ابرز عناوين النزاع والتجاذب الداخلي والاقليمي، اذ ان الاعلان المشترك اللبناني - الفلسطيني لا يحمل فقط بعدا رمزيا، بل هو خطوة اساسية في مسار بناء دولة المؤسسات، وتكريس سلطتها كمرجعية وحيدة على اراضيها، خصوصا وان عملية تسليم السلاح الفلسطيني من المخيمات الى الجيش اللبناني، انطلقت فعليا بعد زيارة الرئيس عباس، وكانت الخطوة الاولى في 21 آب الفائت من مخيم برج البراجنة في بيروت. ورغم ان الكمية وصفت بالمتواضعة، الا ان المشهد حمل ابعادا سياسية وامنية لافتة، اذ اعتبرت حركة "فتح" وانصار السلطة الفلسطينية ان هذه الخطوة ليست مجرد اجراء رمزي، بل بداية مسار عملاني لتنفيذ القرار المتخذ بشكل مشترك بين

الجيش وضع يده على معسكرات قوسايا والسلطان يعقوب والناعمة وانفاقها

الدولة اللبنانية والقيادة الفلسطينية، بعدما تعثر انطلاقه في موعده الاول في منتصف حزيران الماضي.
في موازاة تسليم السلاح من داخل المخيمات، كانت وحدات الجيش اللبناني قد وضعت يدها في اواخر كانون الاول من العام 2024 على معسكرات ومقرات وأنفاق احتفظ بها فصيلان فلسطينيان، هما "الجبهة الشعبية - القيادة العامة" و "فتح الانتفاضة"، لأكثر من اربعة عقود. هذه المواقع كانت موزعة في مناطق السلطان يعقوب في البقاع الغربي، وحشمش بين قوسايا ودير الغزال في البقاع الاوسط، اضافة الى مواقع في حلوى في قضاء راشيا، والناعمة في قضاء الشوف.
شكل اغلاق ملف هذه القواعد العسكرية خارج نطاق المخيمات منعطفا بارزا على المستويين السيادي والامني، اذ عد رسالة حاسمة بأن الدولة اللبنانية مصممة على بسط سلطتها على كامل اراضيها، واقفال اي جيوب عسكرية خارجة عن اطارها القانوني. هذه الخطوة الجريئة لا تنفصل عن المسار الذي أطلقه الرئيس عباس مع القيادة اللبنانية، بل كانت رسالة مباشرة الى المخيمات المنتشرة من الجنوب الى بيروت، وصولا الى البقاع والشمال، بأن الوقت حان لإقفال هذا الملف.
في نهاية هذا الفصل الطويل من الصراع، سقطت "جمهورية الفاكهاني" التي شكلت لعقود مقر منظمة التحرير الفلسطينية في قلب بيروت، وسقطت معها المعادلة القديمة التي اختزلت طريق فلسطين بعبور لبنان، كما سقطت صور الاستعراضات العسكرية في شوارع العاصمة، ومشهد المقاتلين الذين يمرون امام منصات يتصدرها قادة الفصائل الفلسطينية. لقد برزت اليوم صورة الجيش اللبناني محكما قبضته على المعسكرات خارج المخيمات، ومنتشرا عند مداخلها يتسلم الاسلحة الفلسطينية.
هكذا تبدلت المعادلات وتغيرت الصورة، فلم يعد لبنان ساحة مستباحة من التجاذبات الدموية، بل أخذ يستعيد هيبته ويمسك بقراره السيادي.